عزوف الشركات الأجنبية يربك مشاريع الغاز في إيران

طهران - تمتد مشكلة جذب المستثمرين الأجانب إلى صناعة النفط والغاز في إيران بشكل أكبر بعد أن عجزت السلطات عن إيجاد شركاء يمكنهم مساعدتها على استثمار مشاريع الغاز المهملة، والتي لا تمتلك طهران القدرة أو المال للاستفادة منها.

وعمق عزوف الشركات الأجنبية عن ضخ استثمارات في مشاريع الغاز الإيرانية خوفا من العقوبات الغربية أو ربما لعدم جدواها الاقتصادية، من الأزمات التي تعاني منها طهران الباحثة عن طوق نجاة لمعالجة مشاكلها المالية.

وفي دليل على ذلك، قالت وزارة النفط الإيرانية في بيان الاثنين إن الحكومة وقعت عقدا بقيمة 1.78 مليار دولار مع مجموعة بتروبارس المحلية لتطوير الرقعة ب لحقل فرزاد للغاز بعد فشل المحادثات مع شركات هندية لتطوير الموقع البحري.

وجاء توقيت الإعلان عن قيام هذه الشركة بالاستثمار بمفردها في المشروع ليفاقم شكوك الخبراء حول امتلاك طهران للتكنولوجيا والاستثمارات اللازمة في ظل قسوة العقوبات الأميركية.

وبموجب الاتفاق، ستنتج الشركة التابعة لشركة النفط الوطنية الإيرانية التي تديرها الدولة مليار قدم مكعبة من الغاز يوميا في غضون خمس سنوات من هذا الحقل الذي تشير التقديرات إلى أنه يحتوي على 22 تريليون قدم مكعبة من الاحتياطيات، يعتبر 16 تريليون قدم مكعبة منها قابلة للإنتاج وفق التقنيات المتاحة حاليا.

ونسبت وكالة أنباء وزارة النفط الإيرانية (شانا) عن وزير النفط بيجن زنغنه قوله "اليوم يوم مهم... تم توقيع عقد تطوير حقل فرزاد (ب) للغاز بين شركة النفط الوطنية الإيرانية بصفتها صاحب العمل ومجموعة بتروبارس بصفتها المقاول".

وكانت شركات هندية بقيادة شركة الطاقة الهندية أو.إن.جي.سي فيديش قد اكتشفت هذا الحقل في 2008، لكن المحادثات بشأن حقوق التطوير لم تسفر عن شيء بعد أن انسحب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 قبل ثلاث سنوات وأعاد فرض العقوبات الأميركية على طهران.

وقال زنغنه "الهنود لم يكونوا مستعدين للمشاركة في المشروع. تفاوضنا معهم مرتين، لكنهم رفضوا تطوير الحقل بسبب العقوبات".

بيجن زنغنه

شركة بتروبارس المحلية ستطور حقل فرزاد ب للغاز

وتوقفت الشركات الأجنبية بجميع أنواعها عن التعامل مع إيران خوفا من العقوبات الأميركية.

وتخوض إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن وإيران محادثات غير مباشرة لإحياء الاتفاق الذي حدّت بموجبه طهران من أنشطتها النووية مقابل رفع العقوبات.

وفي أكتوبر 2019، وبعد وقت وجيز من فرض إدارة ترامب عقوبات على طهران، أعلنت الصين انسحابها من مشروع تطوير الجانب الإيراني من حقل غاز مشترك مع قطر، الأمر الذي مدد استئثار الدوحة باستثمار احتياطات أكبر حقل للغاز في العالم في ظل ضعف قدرة إيران على تطوير حصتها.

وانسحبت شركة البترول الوطنية الصينية (سي.أن.بي.سي) حينها من مشروع تطوير المرحلة الـ11 من حقل بارس الجنوبي، بعد نحو عام من انسحاب الشريك الآخر شركة توتال الفرنسية.

وكانت إيران قد وقّعت عقد تطوير الحقل مع توتال وسي.أن.بي.سي في يوليو 2017 خلال تخفيف العقوبات بموجب الاتفاق النووي مع القوى العالمية، باستثمارات تصل إلى 5 مليارات دولار.

وسارعت توتال إلى الانسحاب من المشروع بعد وقت قصير من قرار ترامب التخلي عن الاتفاق النووي في مايو 2018، أي قبل إعادة فرض العقوبات على قطاع الطاقة الإيراني في نوفمبر الماضي.

ويأتي قرار الشركة الصينية الحكومية، رغم أن بكين تواصل تأكيدها الالتزام بالاتفاق النووي وتعلن بطريقة دبلوماسية على الأقل معارضتها للعقوبات الأميركية المفوضة على إيران.

وتعبر السلطات الإيرانية بين الفينة والأخرى بلهجة يائسة عن إصرارها على مواصلة تصدير النفط بجميع الوسائل الممكنة رغم تأكيد المؤسسات الدولية انغلاق جميع الأبواب بوجهها.

ويرى مراقبون أن مبيعات إيران الضئيلة باتت تقتصر على صفقات صغيرة، تتم عبر سفن صغيرة وتذهب إلى مهربين وتجار مغامرين يعيدون بيعها في عرض البحر لسفن لجهات صغيرة خارج رادار السجلات العالمية.

وتتزايد إشارات التشاؤم الصادرة من الحكومة الإيرانية والمواقع التابعة لها من تفاقم الكارثة الاقتصادية الناجمة عن تفشي فايروس كورونا وتزايد وطأة العقوبات الأميركية، خاصة في ظل انحسار وسائل تخفيف الأزمات الاقتصادية مثل نافذة السوق العراقية، التي يزداد انغلاقها يوما بعد يوم.

ويختزل انهيار العملة الإيرانية التي فقدت نحو 75 في المئة من قيمتها منذ إعادة فرض العقوبات الأميركية حجم الخراب الاقتصادي الذي يعم جميع النشاطات الاقتصادية في البلاد.

مسقط تحرّك عجلات النمو بتعزيز كفاءة نشاط الصناعة

مسقط - تركّز الحكومة العمانية بشكل مكثف على الصناعة باعتبارها واحدة من بين عدة قطاعات استراتيجية تراهن عليها مسقط لتعزيز دورها في الاقتصاد خلال العقدين القادمين، وذلك من خلال تعزيز كفاءة شركات القطاع وحلقة النشاط التي تعمل فيها.

وتأتي هذه الخطوة في ظل محاولات البلد الخليجي تنويع اقتصاده الذي تضرر كثيرا وجعل الحكومة تلجأ إلى الاقتراض في الكثير من الأحيان لتمويل عجز الموازنة.

وفي تأكيد على هذا المنحى، أشارت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في بيان الاثنين إلى أن برنامج حوكمة وإدارة التنمية الصناعية، أحد برامج الاستراتيجية الصناعية 2040، يهدف إلى تهيئة الظروف الإدارية والقانونية والتنظيمية والتنسيقية والفنية والتعاقدية والتفاوضية للوزارة لتنفيذ الاستراتيجية الصناعية 2040 في السلطنة بنجاح.

كما يهدف البرنامج إلى تعزيز الطريقة التي يتم بها وضع القوانين واللوائح والعمليات والمسؤوليات ونشرها وتعزيز قدرة الحكومة على تنفيذ الاستراتيجية الصناعية بفعالية وفاعلية وتسهيل تنفيذ البرامج الأخرى للاستراتيجية.

ولتحقيق أهداف الاستراتيجية الصناعية تم تعديل القوانين الخاصة بالقطاع لتواكب المرحلة الحالية والمستقبلية مثل تحديث القانون الصناعي ليعكس التطورات الحالية إلى جانب وضع لوائح جديدة تتطلع إلى المستقبل وتمكن من تحقيق الاستراتيجية الصناعية 2040.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى سالم الحاتمي مدير دائرة التخطيط والدراسات الصناعية بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار قوله إن "السنوات القليلة الماضية شهدت تغيرات كبيرة في البيئة الاقتصادية للسلطنة".

وأضاف أنه "بالنظر إلى المستقبل، سيعكس الإطار القانوني الجديد تحولا في التركيز من قبل الوزارة وتحولها إلى مروّج استراتيجي نشط للتنويع الصناعي من خلال استخدام الحوافز والسياسات واللوائح والمعرفة".

وأوضح أنه وبناء على مخرجات برنامج حوكمة وإدارة التنمية الصناعية تم إنشاء لجنة تنمية الصناعات ودعم المنتج العماني لدعم تنفيذ الاستراتيجية الصناعية 2040 ولمواجهة تحديات التصنيع ومعالجتها.

وتكافح الحكومة للإسراع في تنفيذ خططها على أرض الواقع ضمن برنامج طويل المدى لإبعاد الدولة الخليجية عن شبح الأزمات التي تعرضت لها خلال السنوات الماضية وخاصة منذ بداية أزمة النفط في منتصف 2014.

وتستهدف الاستراتيجية معدلات نمو أفضل باستخدام وسائل الإنتاج المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة ورفع مهارات العاملين ورفع القيمة المضافة للشركات.

ولإنجاح الخطة ستقوم مسقط بإقامة مركز للبحوث التطبيقية في مجال الصناعة بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس وتفعيل علامة الجودة العمانية وربطها بحزمة من الامتيازات، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) حتى تكون ذات مردودية عالية مستقبلا وعلى أسس مستدامة.

ولا يقتصر الأمر عند ذلك الحد فقط، بل شكّلت الحكومة فريق عمل موحد من مختلف الجهات لمساعدة المنشآت الصناعية في رفع نسبة تشغيل العمانيين.

وتقول وزارة التجارة والصناعة العمانية إن الاستراتيجية الصناعية تستهدف ثلاثة قطاعات واعدة، هي القطاعات التي تستخدم المواد الخام الأولية المتاحة مثل صناعات المواد الكيميائية والبتروكيميائية.

أما القطاع الثاني فيتعلق بمجالات الصناعات كثيفة رأس المال ومنها الصناعات الأساسية وصناعة الآلات والمعدات والسفن.

ويشمل القطاع الثالث المستهدف مجالات الصناعات المرتبطة بالمعرفة والبحث العلمي والتطوير مثل المنتجات الصيدلانية والمعدات الطبية والعطور والألواح الشمسية والغذاء الصحي.

وتمر عُمان بأزمة منذ سنوات، ويرى محللون أن التوازنات المالية للبلد الخليجي لا تستطيع أن تكون بمعزل عن السياق الإقليمي، وقد تواجه خيارات مالية صعبة في ظل مناخ إقليمي وعالمي يميل إلى تعزيز التحالفات السياسية والاقتصادية.

وتهدف الرؤية إلى تطوير كافة مناحي الحياة بتنويع مصادر الدخل والابتعاد تدريجيا عن الاعتماد على صادرات الطاقة، مع تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

النهوض بالقطاع أولوية

الأسوأ لم يأت بعد

دمشق تحاول بلا جدوى إنقاذ النظام المصرفي المنهار

مخاوف من احتمال إفلاس البنوك الحكومية

تزايدت علامات القلق على النظام السوري والجهات التي تقع على عاتقها حماية النظام المصرفي في البلاد بشكل كبير. وقد اتضحت معالمها مع المحاولات اليائسة للحكومة والسلطات النقدية، والتي يقول محللون إنها بلا جدوى ولا يمكنها إنقاذ القطاع المنهار أصلا.

دمشق - دخل القطاع المصرفي السوري في دوامة من الأزمات المالية تنبئ بأزمة أكبر تعيش على وقعها البنوك بعد انخفاض سيولتها وتفاقم نسبة القروض المتعثرة والمحتجزة لدى أفراد أو شركات امتنعت عن السداد لأسباب اقتصادية أو سياسية وزادت من متاعبه العقوبات الأميركية.

وناقشت اللجنة العليا لإصلاح القطاع العام الاقتصادي خلال اجتماع عقد مؤخرا برئاسة رئيس الحكومة حسين عرنوس مشروع قانون إدارة المصارف العامة، والذي يتضمن خططا لإعادة هيكلة القطاع بحيث يتلافى المشكلات المالية التي خلفتها الأزمة وعقوبات قانون "قيصر" الأميركي.

وفي ظل موجة الشكوك من أن دمشق تتكتّم عن مسألة إفلاس بعض البنوك بسبب نقص السيولة النقدية، تقول الحكومة إن مشروعها يهدف إلى تطوير عمل البنوك التابعة للدولة وتنظيم عمل القطاع المصرفي وخلق بيئة عمل تنافسية وتعزيز دور البنوك في عملية البناء والتنمية بما يدعم نمو الاقتصاد المترنح على وقع الأزمات.

ونسبت وكالة الأنباء السورية الرسمية إلى عرنوس قوله "نركز على آليات تمكين البنوك الحكومية من القيام بدور اقتصادي يتناغم مع السياسات الحكومية التنموية وتوجيه القروض نحو مختلف القطاعات التنموية ورفد البنوك بالكوادر المؤهلة وتأهيلها وتدريبها لتمكينها من القيام بمتطلبات المرحلة القادمة".

وتم بحث آلية الرقابة المالية على القطاع المصرفي ونظام العاملين والعقود المتعلقة بالبنوك وضرورة تناغم قانون إدارة المصارف العامة مع قانوني المؤسسات العامة والشركات المساهمة وآلية تأليف الهيئات في البنوك والإشراف عليها من قبل مجلس النقد والتسليف والبنك المركزي إضافة إلى التعليمات التنفيذية لمشروع القانون.

وتشير تقارير إلى أن نسبة كبيرة من القروض المتعثرة تعود إلى رجال أعمال سوريين مقيمين في الخارج، ويمارسون أعمالهم الاستثمارية بنجاح، لكنهم يمتنعون عن سداد القروض المستحقة عليهم.

ولا يقتصر الأمر على رجال الأعمال المعارضين للنظام السوري أو المنشقين عنه، بل ينطبق أيضا ذلك بصورة أكبر على رجال أعمال معروفين بتأييدهم ودعمهم للنظام.

أما بالنسبة إلى البنوك التي تواجه مشكلة الديون المتعثرة، فقد أفادت معلومات تستند إلى تقارير للبنك المركزي، بأن خمسة بنوك كبيرة تابعة للقطاع العام، تواجه ديونا متعثرة تبلغ قيمتها نحو 227 مليون دولار، لكن بعض الملاحظين يرون أن الرقم قد يكون أكبر من ذلك بكثير.

وبلغت قيمة أصول البنوك الحكومية والخاصة في سوريا قبل اندلاع الثورة نحو 43 مليار دولار، وهو مبلغ ضئيل جدا مقارنة ببعض البلدان المجاورة، ومنها لبنان الذي كان حجم أصول بنوكه يتجاوز 120 مليار دولار في عام 2011، وقد ارتفع إلى نحو 150 مليارا بنهاية 2012 قبل أن يتقهقر اليوم بفعل الأزمة الخانقة.

وفي محاولة من النظام لحل المشكلة، أصدر رئيس النظام السوري بشار الأسد في فبراير 2014 مرسوما يقضي بإعادة جدولة القروض والتسهيلات الممنوحة لأصحاب الفعاليات الاقتصادية للمشاريع السياحية والصناعية والتجارية وغيرها من النشاطات الاقتصادية، المتأخرين عن سداد التزاماتهم تجاه البنوك الحكومية حتى وقت صدور المرسوم.

وقد تم الإعفاء في ذلك الوقت من كامل فوائد التأخير والغرامات غير المسددة فقط إلى غاية تاريخ توقيع الجدولة، شريطة التأكد من توفر الضمانات وكفايتها وقدرة المدينين على السداد وعلى مسؤولية إدارة البنك المعني.

ولكن بعض خبراء المال والاقتصاد رأوا أن المرسوم وما يقدمه من إعفاءات لا يشكل حافزا لأصحاب الديون المتعثرة للإقدام على سداد ديونهم، وهو ما حصل بالفعل، لأن مشكلتهم متعلقة أساسا بالتضخم النقدي الذي لحق بالليرة جراء تدهور سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية.

وطيلة سنوات الحرب، أصبح التضخم يأكل من كتلة الإيداع أضعاف ما يمكن أن يعوضه سعر الفائدة الذي لم يتجاوز في فترة من الفترة 11 في المئة بسبب فقدان الليرة لنحو ثلثي قيمتها منذ اندلاع الثورة.

القطاع المصرفي السوري

- 23 بنكا بينها 6 حكومية و14 خاصة و3 بنوك إسلامية
- 43 مليار دولار أصول البنوك السورية قبل 2011
- 1.9 مليار دولار قروض متعثرة لجميع البنوك
- 2.9 مليار دولار حجم الودائع في جميع بنوك البلاد
- 45 مليار دولار حجم ودائع السوريين الأفراد في بنوك لبنان
- 5 مليارات دولار حجم ودائع الشركات السورية في بنوك لبنان

كما أن مرسوم الإعفاء يشمل فقط الديون المتعثرة لدى البنوك المملوكة للدولة، وهي ضئيلة جدا مقارنة مع القروض المتعثرة لدى البنوك الخاصة والتي لا يشملها المرسوم.

وقدرت مصادر مصرفية القروض المتعثرة لدى البنوك الخاصة بنحو 10 في المئة من إجمالي قروضها وبما يزيد على 1.66 مليار دولار. وبذلك يكون مجموع الديون المتعثرة نحو 1.09 مليار دولار.

وبحسب بيانات المركزي ينشط في البلاد 23 بنكا من بينها 6 بنوك حكومية و14 بنكا خاصا و3 بنوك إسلامية، وتضم مجتمعة ودائع بقيمة 7.4 مليارات ليرة (نحو 2.9 مليار دولار).

وألقت الاضطرابات اللبنانية وما تبعها من قيود اقتصادية بظلال قاتمة على جارتها بعد جفاف منبع الدولارات الأساسي للسوريين، الأمر الذي هوى بالليرة إلى مستويات قياسية.

حسين عرنوس

نريد تمكين البنوك الحكومية من آليات تدعم التنمية

ويعتمد الاقتصاد السوري، الذي تحجبه عقوبات غربية عن النظام المالي العالمي، على الروابط المصرفية مع لبنان للإبقاء على أنشطة الأعمال والتجارة منذ تفجرت الحرب.

وفي الوقت الذي فرضت في البنوك اللبنانية قيودا مشددة على سحوبات العملة الصعبة والتحويلات النقدية إلى الخارج مع بداية الأزمة اللبنانية في أكتوبر 2019، تعذر وصول أثرياء سوريين إلى أموالهم.

وتشير أرقام المركز السوري لبحوث الدراسات إلى أن إيداعات السوريين الأفراد في البنوك اللبنانية تبلغ 45 مليار دولار، إلى جانب خمسة مليارات دولار ودائع لشركات وبنوك سورية.

وكان المركزي قد أصدر في يناير الماضي، أوراقا نقدية من فئة 5 آلاف، ما خلف موجة انتقادات واسعة من اقتصاديين وعلى مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد اعتبر سوريون أن الخطوة تنذر بتأزم الوضع الاقتصادي في البلاد وستعزز من انهيار الليرة السورية، لافتين إلى أن النظام يعمل على سد العجز القائم في الميزانية عبر طرح أوراق نقدية جديدة.

لكن المركزي قال حينها، إن هذه الخطوة جاءت لتلبية توقعات احتياجات التداول الفعلية من الأوراق النقدية، وبما يضمن تسهيلا في المعاملات النقدية وتخفيضا في تكاليفها ومساهمتها بمواجهة آثار التضخم التي حدثت خلال السنوات الماضية، إضافة إلى التخفيض من كثافة التعامل بالأوراق النقدية بسبب ارتفاع الأسعار خلال سنوات الحرب.

وأدى تآكل النقد الأجنبي في سوريا إلى إضعاف قيمة الليرة بعد أن فاق الطلب العرض في ظل تدافع لشراء الدولار، مما ضغط على قيمة العملة المحلية ودفعها إلى التهاوي.

وبينما كان الدولار يساوي 47 ليرة قبل الاحتجاجات على حكم الأسد في مارس 2011 في اضطرابات أفضت إلى حرب مدمرة، يبلغ سعر العملة الأميركية اليوم قرابة 3400 ليرة في السوق السوداء.